تحيين النظام المحاسبي المالي في ظل تطورات المعايير المحاسبية الدولية وصعوبات تطبيقه

- دراسة حالة عينة من المؤسسات

Updating the financial accounting system in light of the developments of the international accounting standards and the difficulties of its application – a case study sample of companies

زغمار أمينة*

جامعة الجزائر3- الجزائر

minamar@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2022/10/04 تاريخ القبول للنشر: 2022/10/10 تاريخ النشر: 2022/10/13

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في مجموعة من المؤسسات الجزائرية، قصد تحديد مجالات تحيينه، حيث تناول الجانب النظري للدراسة تقييم شامل للنظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى تحديد مكانته ضمن المعايير المحاسبية الدولية، التي تطورت بشكل كبير منذ تبنيه سنة 2010، ومن أجل الوصول إلى تحقيق أهداف البحث تم تدعيم هذه الدراسة بجانب تطبيقي تضمن عينة من المؤسسات، تم من خلالها تحديد صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي، وتحديد الإطار المقترح لتحيينه، ولقد خلصت الدراسة إلى أن تحيين النظام المحاسبي المالي يجب أن يشمل تعديل جانبيه الشكلي والتقني.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية، تحيين النظام المحاسبي المالي.

تصنيف JEL: M410.

Abstract:

This study aims to identify the reality of the application of the Algerian financial accounting System in a group of Algerian companies to determine the aspects of its update. The theoretical side of this study included a global evaluation of the financial accounting system as well as a determination of its place within the International accounting standards that have evolved since its adoption in 2010. In order to achieve the goals of the research, this study has been reinforced by a practical side including a sample of companies through which the difficulties in applying the financial accounting system have been determined as well as the suggested framework to update it. The study concluded that the update of the financial accounting system must include a modification of its formal and technical aspects.

Key words: Financial Accounting System; International Accounting Standards; Updatingthe Financial Accounting System.

Jel Classification Codes: M410.

* المؤلف المراسل

1. مقدمة:

تم تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية التي تتميز بمصداقيتها وموثوقيتها دوليا سنة 2010، والذي اعتبر تغييرا جذريا في المرجعية المحاسبية والعمل المحاسبي في الجزائر، كونه أدخل جملة من التعديلات على المفاهيم والتعاريف وقواعد التسجيل والتقييم بالإضافة إلى طبيعة القوائم المالية ومضمونها، إذ ينبغي على كافة المؤسسات الخاضعة لمتطلبات النظام المحاسبي المالي الالتزام بها.

بعد مرور أكثر من 10 سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي بات من الضروري إجراء تقييم شامل لواقع تطبيقه في المؤسسات الجزائرية والعمل على تحيينه، في ظل الإلحاح المتواصل للمؤسسات الاقتصادية ولمهنيي المحاسبة على المجلس الوطني للمحاسبة من أجل تقديم توجيهات وتفسيرات لكيفية تطبيق مختلف متطلبات النظام المحاسبي المالي من تسجيل وتقييم، وهو ما يعكس الصعوبات التي يواجهونها.

1.1. الإشكالية: من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم التعديلات التي ينبغي إدراجها على النظام المحاسبي المالي في ظل صعوبات التطبيق التي يواجهها معدو القوائم المالية، وكذا التطور المستمر للمعايير المحاسبية الدولية؟.

2.1. فرضية الدراسة: يعتمد تحيين النظام المحاسبي المالي على تقييم واقع تطبيقه في المؤسسات الجزائرية، وتحديد الصعوبات التي يواجهها معدو القوائم المالية.

3.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة فيما يلي:

- ✓ تحديد الإشكاليات والصعوبات التي تواجهها الشركات الجزائرية في تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي؛
- ✓ إجراء مطابقة بين المعايير المحاسبية الدولية لسنة 2004 ومتطلبات النظام المحاسبي المالي لتحديد الاختلافات فيما بينها بالإضافة إلى تحديد معايير التقارير المالية الدولية غير المتضمنة في هذا الأخير، وتحديد إمكانية تبنيها؛
- ✓ تحديد التعديلات التي ينبغي إدخالها على النظام المحاسبي المالي في إطار عملية تحيينه.

4.1. أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية النظام المحاسبي المالي، الذي يشكل المرجعية المحاسبية في الجزائر، والذي لم يعرف أية تعديلات منذ بداية تطبيقه سنة 2010 على الرغم من الإشكاليات المرتبطة بتطبيقه، حيث تعالج هذه الدراسة موضوع تحيين النظام المحاسبي المالي من خلال اعتمادها على عينة من الشركات الجزائرية، ومن ثم يمكن اعتبارها كدليل يعتمد عليه في إطار إعداد النظام المحاسبي المالي المحين.

2.تقديم النظام المحاسبي المالي:

1.2. تعريف النظام المحاسبي المالي:

يعرف النظام المحاسبي المالي (المحاسبة المالية) علىأنه نظام لتنظيم المعلومات يسمح بتخزينها وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها بما يمكن من عرض قوائم مالية تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة وأدائها ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية. (القانون رقم 07-11، 2007، صفحة 3).

2.2. النصوص القانونية المتضمنة للنظام المحاسبي المالي:

صدرت نصوص النظام المحاسبي المالي على فترات مختلفة في عدد من الجرائد الرسمية، حيث يعتبر القانون رقم 07-11 أول قانون يتضمن النظام المحاسبي المالي، تلته بعد ذلك مجموعة من القوانين سيتم تلخيص أهم مضامينها في الجدول التالي:

الجدول (1): القوانين والمراسيم والتعليمات المتضمنة للنظام المحاسبي المالي

القانون/ المرسوم التنفيذي/ التعليمة	تاريخ الصدور	المضمون
القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي	2007/11/25	تعريف المحاسبة المالية، مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي، الإطار التصوري (المفاهيمي)، المبادئ المحاسبية، القوائم المالية.
المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11	26 ماي 2008	الإطار المفاهيمي وأهدافه، محتوى الأصول والخصوم، تحديد المنتجات والأعباء ورقم الأعمال والنتيجة، الإطار العام للمعايير المحاسبية.
القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها	26جويلية 2008	قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات، عرض القوائم المالية، مدونة الحسابات وسيرها، المحاسبة المطبقة على المؤسسات الصغيرة.
التعليمة رقم 02 المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي	29 أكتوبر 2009	تحديد إجراءات الإنتقال للنظام المحاسبي المالي.
مذكرة منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي	19 أكتوبر 2010	تقديم توجهات تسمح للمؤسسات ولمعدي القوائم المالية من تخطي الصعوبات التي يمكن أن تواجههم خلال الانتقال لتطبيق النظام المحاسبي المالي.
التعليمات المنهجية لأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي	من أكتوبر 2010 إلى غاية جوان 2011	التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الأصول المالية والخصوم المالية، المخزونات، منافع المستخدمين، الأعباء والايرادات خارج الاستغلال، العقود طويلة الأجل.

المصدر: (القانون رقم 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، 2007) و (المرسوم التنفيذي رقم 08-156 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 7-11 ، 2008)، (القرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، 2008)، (وزارة المالية، 2019)، (المجلس الوطني للمحاسبة، 2010)، (Conseil National de Comptabilité, 2010-2011)

3.2. خصوصية النظام المحاسبي المالي:

اعتمدت الجزائر على غرار الدول الفرنكوفونية كتونس والمغرب في تطوير نظامها المحاسبي على تبني إطار مفاهيمي مستوحى من الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية من جهة، ومن جهة أخرى احتفظت بمخطط محاسبي ضمن النظام المحاسبي المالي، مما يجعل هذا الأخير نظاما هجينا يجمع بين النظام الانجلوساكسوني لاحتوائه على إطار مفاهيمي والنظام الفرنكوفوني لاحتفاظه بالمخطط المحاسبي. (Khouatra Djamel و Merhoum، 2018)

❖ **الإطار المفاهيمي:** يعتبر الإطار المفاهيمي (التصوري) مفهوما حديثا في المرجعية المحاسبية الجزائرية، ومن ثم هو بمثابة إضافة للمحاسبة الجزائرية، حيث يشكل " دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل". (القانون رقم 07-11، 2007، صفحة 4).

يعرف الإطار المفاهيمي مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي، ومختلف عناصر القوائم المالية، والمفاهيم التي تعتبر أساسا لإعدادها وعرضها، كالاتفاقيات والمبادئ المحاسبية التي ينبغي التقيد بها والخصوصيات النوعية للمعلومات المالية ويعتبر مرجعا لوضع معايير جديدة، كما يسهل تفسير المعايير المحاسبية وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي. (المرسوم التنفيذي08-156، 2008).

❖ **مخطط الحسابات:** يتشابه النظام المحاسبي المالي إلى حد كبير مع المخطط المحاسبي الفرنسي، من خلال احتوائه على مخطط حسابات حيث تعرف مدونة الحسابات على أنها مجموعة من الحسابات جمعت ضمن مجموعات متجانسة

تعرف بالأصناف (المرسوم التنفيذي08-156، 2008، صفحة 14)، وتشكل الأصناف من 1 إلى 5 حسابات الميزانية، أما الصنفين 6 و7 فيمثلان حسابات التسيير.

❖ **القوائم المالية:** يتضمن النظام المحاسبي المالي القوائم المالية التي ينبغي على المؤسسات إعدادها، والمتمثلة في الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة بالإضافة إلى ملحق القوائم المالية، وهي نفس القوائم المالية التي تفرضها المعايير المحاسبية الدولية، والتي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم 01، وهو ما يعد من بين أهم ايجابيات النظام المحاسبي المالي، حيث حسنت هذه القوائم من مستويات الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية والمالية، فقد تغير شكل ومضمون الميزانية وأصبحت ذات طبيعة مالية من خلال ترتيب عناصرها وفق درجتي السيولة بالنسبة للأصول والاستحقاق للخصوم، كما تغيرت قواعد إعداد وعرض حساب النتائج، أما قائمة التدفقات النقدية وجدول تغيرات الأموال الخاصة والملاحق فهي قوائم جديدة. (محمد و بالرقي ، 2020، الصفحات 623-624)

3. تقييم النظام المحاسبي المالي:

1.3. تقييم جاهزية المؤسسات لتطبيق النظام المحاسبي المالي:

يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة مشروعا يتطلب نجاحه التخطيط المسبق من خلال وضع إستراتيجية تتناسب وطبيعة كل مؤسسة، وهذا بتعيين فريق للمشروع يملك الكفاءات اللازمة للقيام بالمهام الموكلة له، وكذا تخصيص الموارد اللازمة للمشروع والمتعلقة بتكوين المستخدمين وإعادة تصميم أنظمة المعلومات وتحيينها، بالإضافة إلى تكاليف الاستشارة الخارجية.

يقتضي تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة الاعتماد على مختلف التعليمات المنهجية التي توجه المؤسسات حول كيفية تطبيقه، وقد صدرت مجموعة من التعليمات عن المجلس الوطني للمحاسبة، تتضمن تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي خلال المرحلة الانتقالية، وهنا تجدر الإشارة إلى تأخر صدور هذه التعليمات مقارنة بتاريخ الانتقال الفعلي ومن بين هذه التعليمات نذكر على سبيل المثال، التعليمة المنهجية لأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي "المخزونات"، والتي صدرت بتاريخ 2010/12/28 (Conseil National de Comptabilité ، 2010) ، والتعليمة المنهجية لأول تطبيق للنظام المحاسبي المالي "الأصول والخصوم المالية"، والتي صدرت بتاريخ 2011/6/7. (Conseil National de comptabilité, 2011)،إن التأخر في صدور هذه التعليمات يعكس التأخر في التحضير للانتقال للنظام المحاسبي المالي من جانب المجلس الوطني للمحاسبة، مما يؤدي بالمحاسبين إلى الاعتماد على اجهاداتهم في معالجة المجالات سالفة الذكر، والذي قد ينتج عنه أخطاء في تطبيق توجهات ومتطلبات النظام المحاسبي المالي، ومن ثم التأثير على مصداقية القوائم المالية.

2.3. جمود النظام المحاسبي المالي في ظل تطور المعايير المحاسبية الدولية:

تم إعداد النظام المحاسبي المالي بالاعتماد بشكل كبير على المعايير المحاسبية الدولية لسنة 2004، حيث صدر هذا الأخير سنة 2007، ليدخل حيز التنفيذ سنة 2010، في حين عرفت المعايير المحاسبية الدولية تطورا هاما سواء من خلال تعديل أو تطوير المعايير التي كانت موجودة سابقا، أو إلغاء معايير محاسبية أخرى (لازالت متضمنة في النظام المحاسبي المالي) وكذا إصدار معايير التقارير المالية الدولية، التي إما حلت محل معايير سابقة أو تم استحداثها مواكبة للتطورات الاقتصادية وهو ما لم يتم أخذه في الاعتبار بالنسبة للنظام المحاسبي المالي، الذي بقي جامدا منذ صدروه.

سيتم من خلال الجدول التالي مطابقة المعايير المحاسبية الدولية لسنة 2004، مع نظيرتها المتضمنة في النظام المحاسبي المالي:

الجدول (02): المعايير المحاسبية الدولية المتضمنة في النظام المحاسبي المالي

المعايير المحاسبية الدولية لسنة 2004				النظام المحاسبي المالي
الصنف	الموضوع	رقم المعيار	اسم المعيار	
معايير إعداد وعرض المعلومات المالية	القوائم المالية	IAS1	القوائم المالية	عرض الكشوف المالية
		IAS7	تدفقات الخزينة	جدول سيولة الخزينة
		IAS8	الطرق المحاسبية	تغير التقديرات أو الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء.
		IAS10	الأحداث اللاحقة	-
معايير إعداد وعرض المعلومات المالية	المعلومات التمكيلية	IAS14	المعلومة القطاعية	ملحق القوائم المالية: تقسيم رقم الأعمال إلى فئات الأنشطة والأسواق الجغرافية. تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط، وحسب كل قطاع جغرافي.
		IAS24	الأطراف المشتركة	عمليات منجزة بصفة مشتركة أو لحساب الغير
		IAS33	النتيجة حسب الأسهم	-
		IAS34	التقارير المرحلية	-
محيط الإبلاغ	القوائم المالية المجمعة	IAS27	القوائم المجمعة	الإدماج – تجميع الكيانات
		IAS28	الاستثمار في المنشآت الزميلة والمشاريع المشتركة	-
		IAS31	التقرير المالي عن المصالح في المشاريع المشتركة	-
	تعديل محيط الإبلاغ	IFRS3	تجميع الأعمال	الإدماج – تجميع الكيانات
		IFRS5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع، والعمليات غير المستمرة	-
المعايير القطاعية	القطاع المالي	IAS30	البنوك	-
		IFRS4	التأمينات	-
	القطاع غير المالي	IAS26	خطط منافع التقاعد	الامتيازات الممنوحة للمستخدمين
		IAS41	القطاع الزراعي	الأصول البيولوجية
تقييم الأصول والخصوم غير المالية	تقييم الأصول غير المالية	IAS2	المخزونات	المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ
		IAS16	التثبيتات العينية	التثبيتات العينة والمعنوية
		IAS38	التثبيتات المعنوية	التثبيتات العينية والمعنوية
		IAS36	انخفاض قيمة الأصول	قواعد عامة للتقييم
		IAS40	عقارات التوظيف	العقارات الموظفة
	تقييم الخصوم غير المالية	IAS17	عقود الإيجار	عقود الإيجار- التمويل
		IAS19	منافع المستخدمين	الامتيازات الممنوحة للمستخدمين
		IAS23	تكاليف الاقتراض	القروض والخصوم المالية الأخرى
		IAS37	المؤونات	مؤونات المخاطر والأعباء
تقييم الأصول والخصوم المالية	الأدوات المالية	IAS32	الأدوات المالية	أصول مالية غير جارية
		IAS39	الأدوات المالية	أصول مالية غير جارية
	الدفع على أساس الأسهم	IFRS2	الدفع على أساس الأسهم	-

تقييم النتيجة وتغيرات الصرف	تقييم النتيجة	IAS11	عقود الإنشاء	العقود طويلة الأجل
		IAS12	الضرائب على الأرباح	الضرائب المؤجلة
		IAS18	إيراداتالأنشطة العادية	تقييم المنتوجات المالية
		IAS20	الإعانات	الاعانات
	تغيرات صرف الأسعار	IAS21	العملات الأجنبية	العملات المنجزة بالعملات الأجنبية
		IAS29	التقرير المالي في الاقتصادات ذات التضخم	-

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Brun Stéphun, (2005), Guide d'application des normes IAS/IFRS (éd. 1ère édition), Paris: Gualino édition, 2005. P83-P84. (القرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، 2008).

يتضح من خلال الجدول السابق أن هناك مجموعة من المعايير المحاسبية لم يتم أخذها في الاعتبار عند إعداد النظام المحاسبي المالي، كما أن هناك مجموعة من المعايير قد تم تناولها بشكل ضيق على غرار المعلومات القطاعية التي تمت الاشارة إليها في أسطر في حين خصصت لها لجنة المعايير المحاسبية الدولية معيارا كاملا. كما أن هناك مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية المتضمنة في النظام المحاسبي المالي عرفت تعديلا، كالتثبيتات العينية والمعنوية والضرائب المؤجلة ومنافع المستخدمين، ومعايير أخرى قد تم إلغاؤها وتعويضها بمعايير التقارير المالية الدولية الجديدة، حيث يوضح الجدول أدناه معايير التقارير المالية الدولية التي حلت محل معايير محاسبية دولية سابقة.

الجدول (03): معايير التقارير المالية الدولية التي حلت محل معايير سابقة

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ أول نشر
IFRS8	القطاعات التشغيلية (حل محل المعيار IAS14)	2006
IFRS9	الأدوات المالية (حل محل المعيار IAS39)	2011
IFRS16	عقود الإيجار(حل محل المعيار IAS17)	2016
IFRS17	عقود التأمين (حل محل المعيار IFRS4)	2017

المصدر: (مجموعة اختبار السوكبا، مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي، بدون سنة نشر)

بالإضافة إلى ما سبق أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، معايير تقارير مالية دولية جديدة بعد سنة 2004، أي أنها غير متضمنة في النظام المحاسبي المالي، هذه الأخيرة تم تلخيصها في الجدول أدناه:

الجدول (04): معايير التقارير المالية الدولية الصادرة بعد سنة 2004

رقم المعيار	اسم المعيار	تاريخ أول نشر
IFRS6	استكشاف الموارد المعدنية وتقييمها	2005
IFRS7	الأدوات المالية: الافصاحات	2005
IFRS pour les PME	معيار التقرير المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2009
IFRS10	القوائم المالية الموحدة	2011
IFRS11	الترتيبات المشتركة	2011
IFRS12	الإفصاح عن الحصص في منشآت أخرى	2011
IFRS13	القيمة العادلة	2011
IFRS14	الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية	2014
IFRS15	الإيرادات من العقود مع العملاء	2014

المصدر: مجموعة اختبار السوكبا مرجع سبق ذكره، (IFRS pour les PME, 2019).

من خلال الإطلاع على المعايير الواردة في الجدول أعلاه، نجد أن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد أصدر العديد من معايير التقارير المالية الدولية من بينها المعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو موجه لتلبية احتياجات وإمكانيات هذه المؤسسات، وقد تم من خلاله تبسيط مجموعة كبيرة من المبادئ المتضمنة في المعايير المحاسبية الدولية، كما قد تم التقليل من حجم المعلومات التي ينبغي للمؤسسات الإفصاح عنها بصورة معتبرة. (IFRS pour les PME، 2019).

ويفترض أن يحقق تطبيق هذا المعيار الإيجابيات التالية: (IFRS pour les PME, 2019).

- يحسن من قابلية مقارنة المعلومات بالنسبة للمستعملين؛
- زيادة الموثوقية في حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تخفيض التكاليف المعتبرة المرتبطةبالاحتفاظ بالمعايير المحاسبية المحلية.

وتجدر الاشارة إلى أن غالبية المؤسسات في الجزائر هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة، ومن ثم يمكن أن يساهم تبني هذا المعيار في تذليل الكثير من الصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات عند تطبيقها لمتطلبات النظام المحاسبي المالي، بالاضافة إلى الاستفادة من الإيجابيات التي يحققها هذا المعيار.

من خلال ما سبق يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 يشبه لحد كبير المعايير المحاسبية الدولية لسنة 2004، إلا أن هذه الأخيرة في تطور مستمر، لذا فقد حان الوقت لتحيين النظام المحاسبي المالي، وتحديثه بما يواكب التغييرات والتطورات على مستوى المعايير المحاسبية الدولية، مع ضرورة مراعاة طبيعة البيئة الإقتصادية الجزائرية وإمكانيات المؤسسات واحتياجات مستعمليها من المعلومات.

3.3. إشكاليات وصعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي:

يطرح تطبيق النظام المحاسبي المالي إشكاليات وصعوبات تتمثل فيما يلي:

❖ **تعارض أهداف المعايير المحاسبية الدولية مع احتياجات مستعملي معلومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** يطرح تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يستند إلى المرجعية المحاسبية الدولية على المؤسسات الجزائرية، مشكل فرض معايير تتعارض أهدافها مع احتياجات أهم مستعملي المعلومات المحاسبية والمالية في الجزائر، على سبيل المثال، تلبي القوائم المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية الدولية احتياجات المستثمرين من المعلومات فيما يتعلق بتقييم المؤسسات والمخاطر المحيطة بها، فالمعايير المحاسبية الدولية هي معايير موجهة للتطبيق في المؤسسات الكبرى والمؤسسات المسعرة التي تنشط في الأسواق المالية الدولية، أما المؤسسات في الجزائر فأغلبها صغيرة ومتوسطة، وغير مسعرة (خمس مؤسسات مسعرة في البورصة فقط)، تختلف احتياجات مستعملها من المعلومات عن احتياجات مستعملي المؤسسات الكبرى أو المسعرة، حيث يعتبر المقرضون من أهم مستعملي معلوماتها، واحتياجاتهم تتمثل أساسا في تحديد عدم قدرة المدينين على سداد التزاماتهم وكذا مراقبة التنفيذ الجيد لعقود القروض. (زغمار، 2010-2011، صفحة 102)

❖ **محدودية الإطار المفاهيمي:** على الرغم من أن الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي مستوحى من الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلا أنه من خلال إجراء مقارنة بينهما نجد أن الإطار المفاهيمي الدولي قد تم تعديله عدة مرات آخرها سنة 2018، حيث يسعى القائمون على هذا المجلس باستمرار إلى تحيين هذا الإطار وتعديل وتطوير مختلف المعايير المحاسبية قصد الاستجابة للمتطلبات المحاسبية والمعلوماتية الحديثة، بينما لم يتم تعديل الإطار المفاهيمي الجزائري منذ صدوره بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-156، فلم يواكب التطورات التي عرفها الإطار المفاهيمي الدولي، ولم يتم تحيينه أو تدعيمه استجابة لمتطلبات المستخدمين، ومن ثم فقد بقي يعاني من بعض النقائص،

فعلى سبيل المثال: لا يحدد الإطار المفاهيمي مستعملي المعلومات واحتياجاتهم منها، والتي يحددها الإطار المفاهيمي الدولي بدقة. (محمد و بالرقي ، 2020، صفحة 623).

❖ **صعوبة المطابقة بين المعايير المحاسبية الدولية وعناصر النظام المحاسبي المالي:** عند محاولة إجراء مطابقة بين المعايير المحاسبية الدولية لسنة 2004، ومختلف عناصر النظام المحاسبي المالي الواردة في شكل نصوص قانونية ضمن جرائد رسمية مختلفة، يتضح لنا عدم وجود إحالات للمعايير المحاسبية الدولية في النظام المحاسبي المالي، بالإضافة إلى عدم ترقيم قواعد وبنود النظام المحاسبي المالي، مما يؤدي إلى تشتيت المستعمل، الذي يضطر للاطلاع على كل القوانين المتضمنة للنظام المحاسبي المالي للبحث عن بند معين، على عكس المعايير المحاسبية الدولية المرقمة بشكل منتظم. على سبيل المثال، تشير أغلب الدراسات السابقة إلى أن النظام المحاسبي المالي لا يتضمن ضمن متطلباته الإفصاح عن المعلومات القطاعية، ولكن من خلال الفحص الدقيق لمختلف القوانين المتضمنة لهذا الأخير، نجد أنه يوجه الشركات التي تستعين بالادخار العمومي للإفصاح عن المعلومات القطاعية، التي نص عليها المعيار المحاسبي الدولي رقم 14 "المعلومات القطاعية"، حيث تضمن القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 ضمن ملحق القوائم المالية أهداف هذا المعيار، كما اشترط على المؤسسات أن تقدم استنادا إلى قوائمها المالية المجمعة مختلف أنماط المنتجات والخدمات التابعة لنشاطها، ومختلف المناطق الجغرافية التي تعمل بها.

❖ **صعوبة تطبيق طرق التقييم الحديثة:** يطرح تطبيق طرق التقييم والتسجيل الحديثة صعوبات أمام المؤسسات، كونها تتطلب مجهودات وإمكانيات كبيرة على سبيل المثال:

- يتطلب تطبيق مفهوم القيمة العادلة تقييمات دورية، كما تعتبر هذه الأخيرة مكلفة على عكس التكلفة التاريخية نتيجة اعتمادها على نماذج تقييم رياضية، وهو ما يتطلب وجود كفاءات متخصصة في المؤسسات، أو اللجوء إلى الخبراء.
- يشير النظام المحاسبي المالي فيما يخص معالجة العقود طويلة الأجل، إلى كلا الطريقتين (طريقة التقدم وطريقة العقد التام)، وبغض النظر عن تطبيق إحدى الطريقتين ينبغي أن تكون المؤسسات قادرة على تحديد إجمالي نواتج العقد وإجمالي تكاليف العقد، وهو ما يتطلب وجود أنظمة خاصة بمحاسبة التكاليف في المؤسسات، كما أن تسجيل جميع التكاليف الخاصة بالمشروع من مواد أولية واهتلاكات وغيرها من المصاريف بصورة دقيقة يتطلب وجود أنظمة محاسبة تحليلية، التي تعتبر غائبة في أغلب المؤسسات الكبرى في الجزائر فما بالك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (حسياني و بن سعيد، 2018).

❖ **صعوبات التوافق بين النظام المحاسبي المالي والنظام الجبائي:** يحتوي النظام المحاسبي المالي على مبادئ وقواعد ذات خلفية أنجلوساكسونية معدة وفق نظرة اقتصادية بحتة من أهم مميزاتها استقلالية وعدم ترابط القواعد المحاسبية والجبائية، مما أدى إلى صعوبة في التوفيق بين القواعد المحاسبية والنظام الجبائي، في ظل العناصر الجديدة التي تدخل في حساب النتيجة والضريبة على الأرباح كالاهتلاك، خسارة القيمة على التثبيتات، التقييم بالقيمة العادلة، مؤونات التقاعد، ولقد نصت المادة 6 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، أنه يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي مع عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبة، وكمثال عن هذا الاختلاف يتم تحديد طريقة الاهتلاك وفق وتيرة استهلاك المنافع الاقتصادية للأصل، بينما تنص المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أن يطبق نظام الاهتلاك الخطي على كل التثبيتات. (بكيحل و كتوش، 2016)

4. التوجه نحو تحيين النظام المحاسبي المالي:

قامت وزارة المالية سنة 2018 بإدراج مهمة تقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي، في إطار برنامج عمل المجلس الوطني للمحاسبة، حيث وافق وزير المالية رسميا في هذا الصدد على تشكيل فريق عمل يتكون من 14 عضوا (12 عضوا من مهنيي المحاسبية، وممثلين عن المجلس الوطني للمحاسبة) يترأسه الخبير المحاسب السيد ياحي نور الدين. وقد عبر هذا الأخير عن شكره لأعضاء المجلس الأعلى للخبراء المحاسبين لاختيارهم لموضوع النظام المحاسبي المالي، والذي سيسمح بفتح النقاش حول مجالين مهمين هما: الصعوبات التي تواجهها المؤسسات في تطبيق متطلبات النظام المحاسبي المالي، وأهمية تحيين هذا الأخير من أجل الاستجابة لمتطلبات معدي ومستعملي المعلومات، وإدراج المعايير المحاسبية الدولية الجديدة(Yahi, 2018) .

1.4. إنطلاق أشغال تحيين النظام المحاسبي المالي:

تم الإطلاق الفعلي لأعمال تقييم ومراجعة المرجعية المحاسبية الجزائرية، وبشكل خاص النظام المحاسبي المالي، بتاريخ 2019/01/21، من خلال عقد مؤتمر بفندق الأوراسي حضره إطارات المجلس الوطني للمحاسبة ومهنيو المحاسبية، وأساتذة الجامعات، والمؤسسات العمومية الاقتصادية، بالإضافة إلى المؤسسات ذات الطابع التجاري والصناعي والبنوك والمؤسسات المالية، ولقد تمحور الهدف الأساسي للمؤتمر في مشاركة جميع الأطراف من مهنيين ومعدين ومستعملين للقوائم المالية للمساهمة في تقييم موضوعي لتطبيق النظام المحاسبي المالي.(Aider, 2019)

2.4. عرض خارطة طريق مراجعة وتقييم النظام المحاسبي المالي:

تم خلال المؤتمر عرض خارطة الطريق الخاصة بتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي من طرف السيد ياحي نور الدين رئيس فريق العمل المكلف بتقييم ومراجعة النظام المحاسبي المالي، والتي تتضمن المراحل التالية:(Radjah, 2019) .

❖ **المرحلة الأولى:** تعتمد هذه المرحلة على مجموعة من الخطوات:

- القيام بتشخيص تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات؛
- تحديد الصعوبات التي واجهتها المؤسسات خلال الانتقال، وهذا حسب القطاعات وحسب الأنشطة؛
- تحديد المعايير المحاسبية الدولية غير الموجودة في النظام المحاسبي المالي، أو تلك التي تحتاج إلى تعديلات؛
- التعرف على الآراء المقدمة من طرف لجنة تقييس الممارسات المحاسبية؛
- إعداد استبيان وطني موجه للشركات والمتعاملين الاقتصاديين من أجل التعرف على تجربتهم حول تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة، والصعوبات المرتبطة به قصد المساهمة في إعداد معلومة مالية ذات جودة وملاءمة، تستعمل في مختلف المجالات: الاقتصادية، الجبائية، الاجتماعية.

❖ **المرحلة الثانية:** تتضمن الخطوات التالية:

- إحصاء معايير التقارير المالية الدولية الجديدة أو التي تم تعديلها، أو إلغاؤها؛
- إحصاء المعايير المتضمنة في النظام المحاسبي المالي، والتي تم إلغاؤها أو تعديلها، وهذا من أجل تكييفه مع المعايير المعدلة؛
- تحديد المعايير المحاسبية الدولية التي ظهرت بعد سنة 2004 (سنة إعداد النظام المحاسبي المالي)؛
- تبني معايير التقارير المالية الدولية بشرط ألا تتعارض مع المصلحة الوطنية للبلاد؛
- إدراج معايير التقارير المالية الدولية في المشروع الجديد للنظام المحاسبي المالي.

❖ **المرحلة الثالثة:** تعتمد هذه المرحلة على ما يلي:

- تحيين النصوص التنظيمية (قوانين)؛

- الإطلاع على آراء وتقديرات لجنة تقييس الممارسات المحاسبية؛
- إعداد مشروع النظام المحاسبي المالي المحين؛

3.4. الإقتراحات المقدمة بشأن تحيين النظام المحاسبي المالي:

قدم المتدخلون خلال المؤتمر المنعقد بفندق الأوراسي بتاريخ 2019/01/21 الخاص بتحيين النظام المحاسبي المالي مجموعة من الاقتراحات تمثلت فيما يلي:(Radjah, 2019, p. 15)

- العمل على إنشاء فضاء يسمح بالتواصل بين المعنيين بمهنة المحاسبة؛
- الإعتماد على الدراسات والأبحاث المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، التي تم إعدادها على مستوى الجامعات الجزائرية؛
- الأخذ بعين الإعتبار تكلفة وضع المعايير المحاسبية الدولية حيز التنفيذ؛
- التركيز على تبسيط النظام المحاسبي المالي؛
- إقتراح تطبيق معيار التقرير المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها تمثل 95% من النسيج الاقتصادي؛
- التركيز على تكوين المستخدمين من أجل نجاح تطبيق النظام المحاسبي المالي المحين.

5. دراسة حالة:

1.5. منهجية دراسة الحالة:

تم توجيه إستبيان إلكتروني لست (6) مؤسسات جزائرية خلال الفترة (2022/7/15) إلى غاية (2022/07/25)، وهذا لتعذر إجراء مقابلات شخصية مع المحاسبين بها، وستساهم النتائج المتوصل إليها في تحديد واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الشركات المدروسة، ومن ثم الوقوف على الصعوبات التي يواجهها المحاسبون، مما سيسمح بتحديد مجالات تحيين النظام المحاسبي المالي.

2.5. طريقة جمع المعلومات:

تم إعداد استبيان إلكتروني وجه للمحاسبين في المؤسسات المدروسة تضمن أربع محاور أساسية:

- المحور الأول: معلومات عن المؤسسات محل الدراسة، والمعلومات الشخصية للمحاسبين.
- المحور الثاني: تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة.
- المحور الثالث: صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- المحور الرابع: التعديلات المقترحة في إطار تحيين النظام المحاسبي المالي.

3.5. خصائص المؤسسات المدروسة:

تنتمي خمس مؤسسات إلى القطاع الخاص وتنتمي مؤسسة واحدة للقطاع العام، كما تختلف قطاعات أنشطتها، ولها خصائص تميزها كعدد عمالها ورقم أعمالها، والمعلومات المتعلقة بالمؤسسات محل الدراسة وبالمحاسبين المجيبين عن الأسئلة مبينة في الجدول التالي:

الجدول (05): خصائص الشركات المدروسة والمحاسبين المجيبين عن الاسئلة

المؤسسة	أ	ب	ج	د	هـ	و
قطاع النشاط	صناعي	خدماتي	صناعي	الإنتاج/الإستيراد	الإستيراد	صناعي
طبيعة السلع أو الخدمات المباعة	إنتاج وبيع الإسمنت	المحاسبة والمراجعة	الإنشاءات الصناعية/ الصناعة المعدنية	خدمات	مواد غذائية	/
الشكل القانوني	خاصة	خاصة(متعددة الجنسيات)	خاصة	خاصة	خاصة	عمومية
عدد العمال لسنة 2021	55	900	32	120	92	190
رقم الأعمال لسنة2021 (10^6)	5000دج	80000دج	123دج	56دج	80دج	45دج
إسم المحاسب	أ	ب	ج	د	هـ	و
الشهادة	ماستر	ماستر	ماستر	ماستر	ماستر	دكتوراه
الوظيفة	مسؤول محاسب	محاسب	محاسب	مسؤول المحاسبة والإدارة	محاسب	مسؤول محاسب
الأقدمية	من 5 إلى 10 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	من 11 إلى 16 سنة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على النتائج المتحصل عليها

يتضح من خلال الجدول أن جميع المحاسبين متحصلين على شهادة ماستر باستثناء المحاسب (و) فهو يملك شهادة دكتوراه، أما فيما يخص وظائف الأشخاص المجيبين عن الإستبيان فهي إما محاسب أو مسؤول محاسب، كما تختلف درجة أقدميتهم، حيث يملك ثلاث محاسبين خبرة ما بين 5 إلى 10سنوات، ومحاسبين تقل خبرتهما عن 5 سنوات، ومحاسب وحيد خبرته ما بين 11 إلى 16 سنة.

3.5. نتائج الدراسة:

❖ **تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة:**

تم تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة من خلال النقاط التالية:

- **اللجوء إلى مكاتب خبرة خارجية:** استعانت أربع شركات وهي (ج)، (د)، (هـ)، (و)، من بين ست شركات مدروسة بمكاتب خبرة خارجية من أجل تسيير المرحلة الانتقالية من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، باعتبار أن هذا الانتقال لا يقتصر على مجرد تغيير لمدونة حساباتها، بل يمثل مشروعا تختلف متطلباته باختلاف حجم المؤسسات وقطاع نشاطها، والجدول الزمني للانتقال الخاص بها.
- **تقييم التعليمات المنهجية المرتبطة بالانتقال:** اعتبر جميع المحاسبون في الشركات المدروسة أن التعليمات المنهجية المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي شاملة، حيث عالجت هذه الأخيرة مجالات مختلفة: كالتثبيتات المعنوية والعينية والمخزونات بالإضافة إلى الأصول والخصوم المالية ومنافع المستخدمين، وكذا الأعباء والإيرادات خارج الاستغلال، والعقود طويلة الأجل، ومن وجهة نظر الباحثة لم تتناول التعليمات المنهجية مجالات هامة ،كالضرائب المؤجلة مثلا.
- **آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي:** اختلفت آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الشركات المدروسة، فقد عرفت الشركات (ج)، (هـ)، (و)، أثرا بشريا يتعلق بتكوين المستخدمين حول النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، كما

كان للنظام المحاسبي المالي أثرا تقنيا على الشركات (ب)، (ج)، (و)، يتعلق بتكييف أنظمة المعلومات مع المتطلبات الجديدة للنظام المحاسبي المالي، والذي أدى بالضرورة إلى نشوء أثر مالي بالنسبة لخمس شركات من العينة المدروسة، وهي (أ)، (ب)، (ج)، (د)، (و)، ناتج عن تحمل المؤسسات لتكاليف التكوين، وكذا تكاليف اللجوء للخبرة أو الاستشارة المحاسبية من جهة، بالإضافة إلى تكاليف تكييف أو إعادة معالجة أنظمة المعلومات من جهة أخرى.

❖ **صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي:**

تجد المؤسسات في الجزائر صعوبة في تطبيق العديد من متطلبات النظام المحاسبي المالي سواء تعلق الأمر بالقواعد العامة والخاصة للتقييم، أو الطرق الخاصة للتقييم، ولقد كانت النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- **القواعد العامة للتقييم صعبة التطبيق:**

تم تحديد القواعد العامة للتقييم صعبة التطبيق، والمتمثلة في خسارة القيمة وتكلفة الإنتاج وتكلفة الحيازة، بالإضافة إلى القيمة القابلة للتحصيل والقيمة المحينة والقيمة العادلة، وقد اختلفت النتائج المتوصل إليها كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (6): القواعد العامة للتقييم صعبة التطبيق

القواعد العامة للتقييم المؤسسة	انخفاض القيمة/ خسارة القيمة	تكلفة الإنتاج	تكلفة الحيازة	القيمة القابلة للتحصيل	القيمة المحينة	القيمة العادلة
أ	+			+		
ب						+
ج	+					+
د						
ه					+	
و	+		+	+	+	
المجموع	3	0	1	2	2	2

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

يتضح من خلال النتائج المتوصل إليها، أن ثلاث محاسبين (أ)، (ج)، (و) يواجهون صعوبات في تحديد خسارة القيمة في حين يواجه محاسبين اثنين (أ)، (و) صعوبات تتعلق بتحديد القيمة القابلة للتحصيل، كما يواجه المحاسبين (ه)، (و) صعوبات في تحديد القيمة المحينة، حيث تعتبر كلا من القيمة القابلة للتحصيل والقيمة المحينة أساس تحديد خسارة القيمة، ويواجه كذلك المحاسبين (ب)، (ج) صعوبات في تطبيق القيمة العادلة، وتجدر الإشارة أن صعوبات تطبيق القواعد السابقة لا تقتصر على تعقيدات إعدادها فحسب، بل تشمل كذلك التكاليف التي تتحملها المؤسسات نتيجة اعتمادهم على خبراء في التقييم، أما بالنسبة لتكلفة الإنتاج فلا تواجه أية شركة صعوبات حيال تطبيقها.

- **القواعد الخاصة للتقييم صعبة التطبيق:**

تم تقييم صعوبة تطبيق كل من التثبيتات العينية والمعنوية والتثبيتات المالية بالإضافة إلى المخزونات، والنتائج المتحصل عليها موضحة في الجدول رقم 07.

الجدول 07: القواعد الخاصة للتقييم صعبة التطبيق

القواعد الخاصة للتقييم المؤسسة	التثبيتات المعنوية والعينية	التثبيتات المالية	المخزونات
أ	+		+
ب		+	
ج	+	+	+
د			+
ه		+	
و	+		+
المجموع	3	3	4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الاستبيان

هناك تقارب في النتائج المتوصل إليها حول صعوبة تطبيق القواعد الخاصة للتقييم، هذه النتائج ترتبط بقطاعات أنشطة الشركات المدروسة، حيث يجد ثلاث محاسبين (أ)، (ج)، (و) صعوبات في تطبيق التثبيتات العينية والمعنوية،كما يجد ثلاث محاسبين (ب)، (ج)، (ه)، صعوبات في تقييم التثبيتات المالية، في حين يجد أربع محاسبين (أ) (ج)، (د)، (و) صعوبات في تقييم المخزونات، وتعكس هذه النتائج الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات بالرغم من اختلاف حجمها وقطاعات أنشطتها، والذي يتطلب من المجلس الوطني للمحاسبة العمل على تبسيطها وتفسيرها لمعدي القوائم المالية.

- **الطرق الخاصة للتقييم صعبة التطبيق:** تم الاعتماد على تحديد صعوبة تطبيق الطرق الخاصة للتقييم التالية: الضرائب المؤجلة، الايجار التمويلي، منافع المستخدمين، العقود طويلة الأجل، وقد تم عرض النتائج المتوصلإليها في الجدول رقم 08.

الجدول 08: الطرق الخاصة للتقييم صعبة التطبيق

الطرق الخاصة للتقييم المؤسسة	الضرائب المؤجلة	الايجار التمويلي	منافع المستخدمين	العقود طويلة الأجل
أ	+	+		
ب				+
ج	+			
د	+	+		
ه	+			
و	+			
المجموع	5	2	0	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

اتضح من خلال الجدول أن هناك اتفاق بين المحاسبين (أ ، ج، د، ه، و) على كون الضرائب المؤجلة هي أكثر الطرق المحاسبية صعوبة، كونها تعد من بين المجالات المعقدة، وعلى الرغم من أن تحديدها يسمح بإعطاء صورة صادقة للقوائم المالية، كما يسمح بتطبيق مبدأ الحيطة والحذر، إلا أن النظام المحاسبي المالي قد عالجها بصفة مختصرة، كما لم تصدر أية تعليمة منهجية تتضمن كيفية تطبيق للضرائب المؤجلة خلال أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي، كما اعتبر محاسبي الشركتين (أ)، (د) أن طريقة الايجار التمويلي من بين الطرق التي تطرح صعوبات في تطبيقها كذلك، في حين لا يواجه جميع محاسبي الشركات المدروسة صعوبات تتعلق بتحديد منافع المستخدمين.

❖ **التعديلات المقترحة في إطار تحيين النظام المحاسبي المالي:** اعتمدت الدراسة على اقتراحات المحاسبين حول تحيين النظام المحاسبي المالي فيما يخص المجالات التالية: المدة الدورية لمراجعة وتحيين النظام المحاسبي المالي، تحديث الإطار المفاهيمي، التعديلات التي ينبغي إدخالها على القوائم المالية الإطار المقترح لتحيين النظام المحاسبي المالي.

- **المدة الدورية لمراجعة وتحيين النظام المحاسبي المالي:**

اقترح محاسب الشركة (أ) مراجعة النظام المحاسبي المالي كل 10 سنوات، في حين اعتبر كل من محاسبي الشركتين (د) ، (و) أن المدة المثلى لتحيين النظام المحاسبي المالي هي سنتين، أما محاسبي الشركات المتبقية (ب)، (ج)، (ه)، فاقترحوا مدة 5 سنوات لمراجعة وتحيين النظام المحاسبي المالي، وعلى الرغم من اختلاف المدة المقترحة بين المحاسبين إلا أن هذا لا يلغي رغبتهم في تحيين النظام المحاسبي المالي بصفة دورية.

- **تحديث الإطار المفاهيمي:**

فيما يخص تعديل الإطار المفاهيمي، فقد اقترح كل من محاسبي الشركتين (د)، (و) أن يتم تبني الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، في حين اقترح باقي محاسبي الشركات (أ)، (ب)، (ج)، (ه)، أن يتم تكييف الإطار المفاهيمي مع الإطار المفاهيمي الدولي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وبغض النظر عن اختلاف الخيارات المقترحة فهي تعكس ضرورة تحديث وإثراء الإطار المفاهيمي المحلي.

- **التعديلات التي ينبغي إدخالها على القوائم المالية:**

تعد جميع الشركات المدروسة القوائم المالية الخمسة التي يفرضها النظام المحاسبي المالي، وهو ما يعد التزاما بمتطلبات النظام المحاسبي المالي، باستثناء الشركة (ج) التي لا تعد جدول تغيرات الأموال الخاصة، أما فيما يخص التعديلات التي ينبغي إجراؤها فقد اختلفت النتائج بين تعريف القوائم المالية ومضمونها وشكلها، كما هو موضح في الشكل التالي:

الجدول 09: الإطار المقترح لتعديل القوائم المالية

تعديلات القوائم المالية المؤسسة	تعريف القوائم المالية	مضمون القوائم المالية	شكل القوائم المالية
أ	+		+
ب		+	+
ج	+	+	+
د		+	
ه	+		+
و	+		+
المجموع	4	3	5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على النتائج المتحصل عليها

يتضح من خلال الجدول أن هناك إجماع بين المحاسبين على أن يتم تعديل شكل القوائم المالية (خمس محاسبين من أصل 6)، بالإضافة إلى إعادة النظر في تعريف القوائم المالية (أربع محاسبين)، واختار ثلاث محاسبين تعديل مضمون القوائم المالية.

- **الإطار المقترح لتحيين النظام المحاسبي المالي:** اختلفت الآراء بشأن الطريقة المثلى لتحيين النظام المحاسبي المالي، حيث اقترح كل من محاسبي شركات (ب)، (د)، (ه) أن يتم تبني المعايير المحاسبية الدولية، في حين اقترح محاسب الشركة (أ) أن يتم تبني معيار التقرير المالي الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لهذا النوع من المؤسسات، والمعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للمؤسسات الكبرى والمؤسسات المسعرة، واقترح كل من (ج)، (و) أن يتم إدخال تعديلات على النظام المحاسبي المالي الحالي، إن اختلاف النتائج المتوصل إليها يتطلب من المجلس الوطني للمحاسبة القيام بدراسة شاملة تشمل جميع المؤسسات الاقتصادية لتحديد الطريقة المثلى لتحيين النظام المحاسبي المالي، والتي تناسب جميع المؤسسات.

6.خاتمة:

اتضح من خلال دراسة واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي أن هناك مجموعة من الإشكاليات والصعوبات التي تواجهها المؤسسات الجزائرية، والتي تعيق الإلتزام بمختلف متطلبات النظام المحاسبي المالي وتحول دون تحقيق المزايا المنتظرة منه، هذه الصعوبات ترتبط بإمكانيات العديد من المؤسسات، التي لا تسمح بتحقيق أهداف المعايير المحاسبية الدولية من جهة، ومن جهة أخرى طبيعة النظام المحاسبي المالي التي تحتاج الكثير من مضامينه إلى تفسيرات وتوجهات، وقد تم من خلال هذه الدراسة تحديد أهم المجالات المعنية بتحيين النظام المحاسبي المالي من وجهة نظر محاسبي الشركات المدروسة.

نتائج الدراسة: تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ✓ يتطلب تحيين النظام المحاسبي المالي، تعديلا وتحديثا لكلا جانبيه الشكلي والتقني، فالجانب الشكلي يعتمد على تجميع جميع نصوصه وترقيم وترتيب مختلف عناصره بما يسهل استعماله، بالإضافة إلى وضع إحالات للمعايير المحاسبية الدولية حتى يتمكن المستعمل بمجرد الاطلاع على عنصر من عناصر النظام المحاسبي المالي معرفة المعيار المحاسبي الدولي المقابل له. أما الجانب التقني فيعتمد على تحديث كل من الإطار المفاهيمي والقوائم المالية، مع العمل على تبسيط مختلف قواعد التقييم العامة والخاصة.
- ✓ يعتبر معيار التقرير المالي الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة في المجال المحاسبي، كونه يراعي إمكانيات هذا النوع من المؤسسات من خلال تبسيطه للعديد من متطلبات المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ إن تحيين النظام المحاسبي المالي لا يعني بالضرورة اعتماد كافة معايير التقارير المالية الدولية الجديدة، وإنما اختيار الأكثر ملاءمة منها وتكييفها مع النظام المحاسبي المالي، مع مراعاة طبيعة البيئة الاقتصادية الجزائرية وإمكانيات المؤسسات الجزائرية.
- ✓ تواجه المؤسسات الجزائرية صعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي، بغض النظر عن اختلاف حجمها وقطاعات أنشطتها.
- ✓ يتطلب إعداد النظام المحاسبي المالي المحين القيام بمراجعة موضوعية ودقيقة لجميع مضامينه، وهذا بإشراك كافة الأطراف المعنية من مؤسسات إقتصادية باختلاف قطاعاتها وأنشطتها، بالإضافة إلى مهنيي المحاسبة للاستفادة من تجربتهم في تطبيق النظام المحاسبي المالي، وهو ما سيسمح بتحديد الإطار الأمثل لتحيين النظام المحاسبي المالي.

7. قائمة المراجع:

1. القانون رقم 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي. (25 نوفمبر، 2007). الجريدة الرسمية/ العدد 74.
2. القرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. (26 جويلية، 2008). الجريدة الرسمية/ العدد 19.
3. المرسوم التنفيذي رقم 08-156 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 7-11 . (26 ماي، 2008). الجريدة الرسمية/ العدد 27.
4. المجلس الوطني للمحاسبة. (2010). مذكرة منهجية للتطبيق الأول للنظام المحاسبي المالي.
5. المرسوم التنفيذي08-156. (26 05، 2008). الجريدة الرسمية/ العدد 27. *يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 7-11*، 11.
6. أمينة زغمار. (2010-2011). تقييم الانتقال الأولي من النظام القديم إلى النظام المحاسبي المالي- دراسة حالة شركة بناء الهياكل المعدنية المصنعة- وحدة الأعمدة والجلفنة (مذكرة ماجستير). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.صفحة:102.
7. عبد الحميد حسياني، و أمين بن سعيد. (2018). نماذج من مشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية . *مجلة المؤسسة، المجلد 7*(العدد 1)، صفحة 74.
8. عبد القادر بكيحل ، و عاشور كتوش. (2016). المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS بين مزايا وصعوبات التطبيق، دراسة حالة الجزائر الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية .*الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، المجلد 8*(العدد 1)، الصفحات 67-68.
9. فراس محمد، و التيجاني بالرقي . (2020). تقييم النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المرجعية الدولية - رؤية تحليلية نقدية. *مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23*(العدد 1)،الصفحات 623-624.
10. مجموعة اختبار السوكبا. (بدون سنة نشر). مختصر المعايير الدولية للتقرير المالي (الإصدار 1-17)، SOCPA-SA تم الاسترداد من https://www.aliahmedali.com/forum/showthread.php?t=40538#google_vignette (تم الإطلاع عليه في: 2022/04/5).
11. وزارة المالية. (2019). تعليمة منهجية رقم 02، المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.
12. *IFRS pour les PME*. (2019).,sur FOCUS IFRS : http://www.focusifrs.com/menu_gauche/normes_et_interpretations/textes_des_normes_et_interpretations/ifrs_pour_les_pme . Consulté le 07/ 28/ 2022.
13. Aider, k. (21/01/2019). évaluation et révision du système comptable financier, Séminaire de démarrage des travaux d'évaluation et de révision du Système Comptable Financier. Alger.
14. Brun , S. (2005). *Guide d'application des normes IAS/IFRS* (éd. (éd. 1ère édition). Paris: Gualino édition.pp.83-84.
15. Conseil National de Comptabilité . (2010). note méthodologique de la première application du système comptable financier "stocks".
16. Conseil National de Comptabilité (CNC). (2011). note méthodologique de la première application du système comptable financier "les actifs et passifs financiers".
17. Conseil National de Comptabilité. (2010-2011). *note méthodologique de la première application du système comptable financier*. sur http://www.cnc.dz/reglement.asp. Consulté le 06 /12/ 2022.
18. Conseil National de comptabilité. (2011). note méthodologique de la première application du système comptable financier "les actifs et passifs financiers".
19. Khouatra Djamel, & Merhoum, M. (2018). *Le Système Comptable Financier Algérien entre les "Full - IFRS" et la norme IfRS PME: Etude qualitative de sa mise en oeuvre par les entreprises*. sur HAL open science: hal.archives- ouvertes.fr/hal-01907786. Consulté le 04/ 15/ 2022.
20. Radjah, T. (2019, 01 21). Seminaire du 21 janvier 2019 sur l'évaluation et la révision du système comptable financier. *El Mouhassib*(Revue periodique N°4), pp. 13-15.
21. Yahi, N. (2018). *Le système comptable Financier, évaluation et propositions de révision sur ordre national des experts-comptables* . Récupéré sur : https://www.cn-onec.dz/images/Communication%20%20M%20N.%20YAHI,%20journ%C3%A9e%20sur%20le%20SCF%2014%20Mai%202018%20H%C3%B. consulté le12/05/2022.